

بنوك لبنان تكافح لزيادة رأس مالها مع اقتراب ساعة الحسم

الإفراط في الانكشاف على الدين العام يجفف منابع التحويلات المالية

Bank Audi



تقترب البنوك اللبنانية من ساعة الحسم وأواخر فبراير الجاري للإيفاء بالتزامها وزيادة رأس مالها، حيث تتعسر أمامها مهمة تحقيق المستهدف بسبب إفراطها في إقراض الدولة، ما تسبب في تجفيف نبع التحويلات المالية وهدد بتصفية عدد منها، الأمر الذي يحرم النظام المالي من مصادر التمويل في ظل أجواء من الغموض بسبب تحقيق جنائي يسر محافظ المصرف المركزي.

بيروت - تكافح بنوك لبنانية أصابتها الأزمة المالية بالشلل وصدعتها المخاطر السياسية للوفاء بالهدف الذي وضعه لها مصرف لبنان المركزي لتعزيز دفاعاتها بزيادة رأس المال 20 في المئة نهاية هذا الشهر.

وتقول أربعة مصادر مصرفية مطلعة على الوضع إن من المتوقع أن يفي أقل من نصف البنوك الكبرى التي يبلغ عددها حوالي 12 بنكا بالشرط المستهدف الذي حدده المصرف المركزي في أغسطس الماضي لتدعيم القطاع.

وأضاف "لا يوجد احتمال للتعافي في الظروف الحالية إلى أن يظهر حل وتحدث إعادة هيكلة على مستوى القطاع بالكامل ثم زيادة جديدة لرأس المال في نهاية المطاف".

وتقول المصادر المصرفية الأربعة إن الأمر الذي أصدره المصرف المركزي للبنوك بأن تطلب من أكبر مودعيها إعادة 30 في المئة من ودائعهم إلى البلاد لم يسفر فيما يبدو عن شيء يذكر.

وقال سليم صفيير رئيس جمعية مصارف لبنان والرئيس التنفيذي لبنك بيروت إن "معظم البنوك ستلتزم بتوجيهات المصرف المركزي".

وقال "لو أننا اعتقدنا أنه لا أمل في التعافي لكننا أوقفنا نشاطنا الآن. التحديات صعبة لكن لنا تاريخ في المرونة والابتكار وسنتكيف مع الوضع الجديد". وقال المصرف المركزي إن "من السابق لأوانه تقييم استجابة البنوك لزيادة رأس المال المستهدفة ولطلب آخر منه بزيادة السيولة لدى بنوك المراسلة التي تتعامل معها ثلاثة في المئة".

وقال سلامة في رده بالبريد الإلكتروني "مع ذلك تقدمت كل البنوك تقريبا بطلبات لزيادة رأس المال وتم بذل جهد كبير لزيادة السيولة".

بيع الأصول سيفيد بنك عودة في الوفاء بالمستهدف

ولم يرد على طلب التعليق على الكيفية التي قد يؤثر بها التحقيق على وضعه وعلى القطاع المصرفي عموما.

وقد باع بنك عودة وبنك بلوم، أكبر بنكين في البلاد من حيث حجم الأصول، أنشطة تابعة لهما في الخارج للمساعدة على تحسين وضعهما المالي.

وقالت إدارة بنك عودة في بيان لرويتز "حسبنا بيع العمليات الخارجية ستنحى لنا الوفاء بالشرط التنظيمي المستهدف".

وأضاف "لا يمكن أن أمس أسهم البنوك اللبنانية بأي سعر، فالأمر مستقدهور بشدة في لبنان قبل أن تتحسن".

وقد أثار استخدام سلامة ما وصفه بـ "الهندسة المالية" في سبيل الحفاظ على قدرة لبنان على تمويل احتياجاته انتقادات. ويواجه سلامة تدقيقا جديدا يقول مصرفيون إنه يثير تساؤلات بشأن مستقبله.

فقد قال المدعي العام السويسري الشهر الماضي إنه يحقق في احتمال حدوث اختلاس يمس مصرف لبنان المركزي ونفى سلامة ارتكاب أي مخالفات

تمديد المهلة لأنه لا أمل يذكر في جذب استثمارات جديدة.

وتتصور خطة الإنقاذ المالي التي وضعتها الحكومة المستقلة شطب رؤوس أموال، غير أن معارضة المصرفيين والسياسة نسفت الخطة الأمر الذي ساهم في انهيار المحادثات الخاصة بالتمويل مع صندوق النقد الدولي.

وقال خالد عبدالمجيد مدير صناديق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى إس.إيه.أم كابيتال بارتنرز للاستشارات الاستثمارية في لندن "زيادة رأس مالها (البنوك) بنسبة 20 في المئة مفيدة لكنها غير كافية".

وسلم بيان البنوك قد تتطلب زيادة أكبر في رأس المال وقال في رسالته إن "المصرف المركزي سيعمل مع البنوك لمعالجة هذه المسألة كل على حدة".

ومع اقتراب انتهاء المهلة في آخر فبراير الجاري تزايدت التكهات على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن البنوك التي قد تتم تصفيتها. وفي الأسبوع الماضي أصدر المصرف المركزي بيانا قال فيه إن هذا الجدل لا يمت للحقيقة بصلة.

وقد حذر حاكم المصرف من أن البنوك التي تعجز عن الوفاء بالمستهدف ستضطر إلى إنهاء نشاطها، غير أن بعض المصرفيين قالوا إنهم يتوقعون

بكين تطيح بواشنطن وتصبح الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي

واستفادت صادرات الصين إلى أوروبا من الطلب القوي على المعدات الطبية والمنتجات الإلكترونية. وشهد الاتحاد الأوروبي تفاقم عجزه التجاري مع الصين الذي ازداد من 164.7 مليار يورو عام 2019 إلى 181 مليار العام الماضي. وفي الوقت نفسه، بقي الفائض مع الولايات المتحدة مستقرا عند حوالي 151 مليار يورو.

586

مليار دولار حجم صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي مع الصين خلال عام 2020

واصبحت المملكة المتحدة التي لم تعد جزءا من الاتحاد الأوروبي، ثالث أكبر شريك تجاري للتكتل بعد الصين والولايات المتحدة.

ومع ذلك، انخفضت الصادرات الأوروبية إلى بريطانيا بنسبة 13.2 في المئة العام الماضي والواردات بنسبة 13.9 في المئة.

وفي المجموع، سجل الاتحاد الأوروبي عام 2020 ارتفاعا حادا في الفائض التجاري مع بقية العالم، إلى 217.3 مليار يورو مقابل 191.5 مليار عام 2019. وكانت صادرات الصين قد سجلت

أسرع وتيرة نمو خلال ثلاث سنوات في نوفمبر 2020، بفضل الطلب القوي عالميا على السلع الضرورية لتجاوز الجائحة مما أتاح لثاني أكبر اقتصاد في العالم تسجيل فائض تجاري قياسي.

بروكسل - أصبحت الصين في العام 2020 الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي للمرة الأولى، متجاوزة الولايات المتحدة، بفضل الانتعاش السريع لاقتصادها الأقل تأثرا بوباء كوفيد - 19 من اقتصادات الشركاء الغربيين.

وخلال العام الماضي، بلغ حجم تجارة الاتحاد الأوروبي مع الصين 586 مليار دولار (مجموع الصادرات والواردات) مقارنة بـ 555 مليار دولار مع الولايات المتحدة، وفقا للأرقام الصادرة الاثنين عن المعهد الأوروبي للإحصاء (يوروستات). وأوضح "يوروستات" في بيان "خلال العام 2020، كانت الصين الشريك التجاري الرئيسي للاتحاد الأوروبي".

وإذا كان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للصين منذ العام 2004، فهذه المرة الأولى التي يكون فيها العكس صحيحا، أي أن الصين سبقت الولايات المتحدة في حجم المبادلات التجارية مع أوروبا.

ووفقا للمعهد، تعزى هذه النتيجة إلى زيادة الواردات الأوروبية من الصين (بحوالي +5.6 في المئة عام 2020 مقارنة بالعام 2019) وكذلك الصادرات الأوروبية إلى الصين (+2.2 في المئة).

وفي الوقت نفسه، سجلت التجارة مع الولايات المتحدة تراجعا كبيرا لكل من الواردات (-13.2 في المئة) والصادرات (-8.2 في المئة).

وبعد معاناته جراء تبعات كوفيد - 19 خلال الربع الأول، تعافى الاقتصاد الصيني إلى حد كبير وتجاوز الاستهلاك في نهاية العام مستواه قبل عام، ما أدى إلى زيادة المبيعات الأوروبية خصوصا السيارات والسلع الفاخرة.

في عام 2030، بينما سيكون الحد الأقصى للاحتياجات في ذلك الوقت هو 27 ألف ميغاوات.

وتحاول الجزائر مواكبة التحولات العالمية للتقليل من اعتماد إيراداتها على النفط التقليدي وتعزيز استثماراتها في الطاقة المتجددة، خصوصا بعد تضرر القطاع المالي نتيجة انهيار أسعار النفط بفعل جائحة كورونا التي أضرت بالطلب العالمي.

عبدالمجيد عطار
لدينا برنامج للطاقة المتجددة تبلغ إنتاجيته 22 ألف ميغاوات

وأوضح عطار أن "استخدام مصادر الطاقة الجديدة والتكنولوجيات الجديدة في القطاع يتطلب الشروع في تكيف شبكات النقل والتوزيع، وإنشاء سوق للكهرباء، وفي نهاية المطاف تعديل أو إنشاء قانون الكهرباء".

ومن جانبه أثار وزير الطاقات المتجددة والانتقال الطاقي شمس الدين شيتور أهمية إشراك جميع الجهات الفاعلة في القطاع وكذلك إشراك جميع القطاعات والمواطنين الآخرين لإنجاح التحول في مجال الطاقة.

وقال إن "تكلفة كيلوسوات من الطاقة الشمسية الآن أقل من (تكلفة) كيلوات من الطاقة التقليدية، ومن هنا يأتي الاهتمام بتطوير مفاهيم الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقوية".

مسعى جزائري إلى مراجعة القوانين لدمج الطاقات المتجددة

خطط لتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية

أساسا للطاقات المتجددة في عام 2013، وهي شركة الكهرباء والطاقات المتجددة التي تنتج 354 ميغاوات فقط من الطاقة المتجددة"، مؤكدا على أهمية القيام بمعاينة القطاع.

من جهة أخرى طرقت عطار إلى التحضيرات لإحياء ذكرى 24 فبراير 1971، الذكرى الخمسين لإعلان تأميم المحروقات، مشددا على أن أحد الجوانب في طريقه إلى أن يصبح "الشغل الشاغل على المدى الطويل وهو أمن أو استقلال الطاقة في البلد".

ومن هذا المنطلق اعتبر الوزير الذكرى الخمسين لـ 24 فبراير بمثابة "الذكرى الخمسين للطاقة المتجددة في قطاع الطاقة، من خلال الانتقال إلى عصر جديد حيث مصدر الطاقة وتحويلها والطاقة المنتجة والموزعة واستخداماتها لن تكون كما هي اليوم".

وبخصوص برنامج تطوير سونلغاز اعتبر أن احتياجات الطاقة في البلد بحلول عام 2030 ستكون أقل من توقعات خطة التنمية العامة. واقتراح الوزير "تقليص عدد المشاريع التي تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية للكهرباء انطلاقا من الغاز الطبيعي والاستثمار في الطاقات المتجددة، ويمكن تقسيم الاستثمارات بنسبتين متساويتين بين التقليدية والمتجددة".

وحسب الوزير لدى شركة سونلغاز قدرة إنتاجية تبلغ 23.391 ميغاوات في عام 2020 وتعمل بالغاز، وتخطط الشركة للوصول إلى 38 ألف ميغاوات

تكشف تحركات الجزائر لمراجعة قانون يتعلق بتنظيم إنتاج ونقل الطاقة عن مسعى إلى دمج الطاقات المتجددة ضمن خطط الإنتاج، حيث توجه الحكومة أنظارها نحو المصادر النظيفة خصوصا بعد ضغوط أزمة كورونا على الخام التقليدي.

الجزائر - تسعى الحكومة الجزائرية إلى مراجعة القانون الذي ينظم إنتاج ونقل الطاقة في محاولة لدمج الطاقة المتجددة التي ستكون حسب خبراء محور اهتمام الدولة في ظل مساعيها للاستثمار في الطاقة المتجددة من أجل تعزيز إيراداتها المتضررة من انهيار أسعار الطاقة التقليدية.

أكد وزير الطاقة عبدالمجيد عطار في الجزائر العاصمة أن "القانون الذي



الطاقة الشمسية في قلب البرنامج